استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية

Algeria's Strategy to achieving the Agricultural and Rural Development

طالب الدكتوراه/ فاروق أهناني*
جامعة الجزائر 03، الجزائر
ahnanifarouk2011@gmail.com
الدكتور/ رابح لعروسي
جامعة الجزائر 03، الجزائر
rabeh_laroussi@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/05/02 تاريخ القبول للنشر: 2018/06/02

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا حيويا بالتركيز على الاستراتيجية المتبعة للتنمية الفلاحية والريفية للدولة الجزائرية، انطلاقا من أن كل استراتيجية مكملة للأخرى وتنعكس آثارها على واقع القطاع الفلاحي الذي أصبح أكثر من وقت مضى بحاجة إلى تنمية لتلبية احتياجات السكان وتحقيق توازن إقليمي ووصولا لتخفيض فاتورة الاستيراد، حيث أولت الجزائر أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي منذ سنة 2000 التي تمثل الانطلاق الفعلي في تجسيد سياسة فلاحية تنموية معينة تتوافق وتوجهات الدولة، كل هذا يستوجب علينا البحث وتقييم هذه السياسة الفلاحية التنموية المعتمدة وانعكاس نتائجها على الواقع و مدى تنمية المناطق الريفية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية الفلاحية، الاستراتيجية الفلاحية، التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، القطاع الفلاحي.

Abstract:

This study aims to shed light on the agricultural field considering it as a vital secto focusing on followed strategies for Algerian country's agricultural and rural areas' development. Starting from the point that each strategy completes the other, and its effects reflect on agricultural sector's reality that becomes, more than any time, in need of development to fulfill citizens' needs and achieve a regional balance coming to decrease importation bill, where Algerian gave great importance to the agricultural sector since the year of 2000 which represents the real start for the embodiment of a certain developmental agricultural politicy that much the country's directions. All of this, require us to search and evaluate this

accredited developmental agricultural policy and its effects' reflections on reality and on how rural areas in Algeria develop.

Key words: *agricultural development, agricultural strategy, agricultural renewal, rural renovation, agricultural sector.*

* المؤلف المراسل.

مقدّمة:

تعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكل فئاته ويرجع ذلك إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، لا سيما التنمية الفلاحية والريفية التي تسعى للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر، حيث تم اعتماد استراتيجية مختلفة التطبيقات وتشترك في المبدأ والنتيجة منذ سنة 2000 إلى غاية 2019 كانت من أولوياتها النهوض بالتنمية المستدامة في عالم الريف للتقليل من حدة الفقر وإعادة الانطلاق من جديد التنمية المكانية المستدامة في الوسط الريفي وبعث الحياة، وهذا حسب خصوصيات وطبيعة المنطقة بالتركيز على المناطق الصحراوية والمناطق النائية لفك العزلة وإعطاء نفس جديد من خلال تبني استراتيجية تنموية تتلاءم وخصوصيات الأقاليم المتنوعة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أن التنمية الفلاحية من الاهتمامات الأساسية للدول في تحقيق الأمن الغذائي.
- معرفة المكانة التي يحظى بها القطاع الفلاحي في الجزائر في إطار التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مجموعة من النقاط أهمها:

- تحديد النتائج التي حققتها استراتيجيات التنمية الفلاحية في الجزائر.
- الوصول إلى صياغة استراتيجية تساهم في النهوض بالريف وإعادة الاعتبار له.

إشكالية الدراسة:

إن المتتبع لمسار التنمية في الجزائر عامة وسياسات التنمية الفلاحية خاصة يلاحظ أنها تعكس النظام الاقتصادي المتبع، من خلال تبني استراتيجيات تنموية في المجال الفلاحي في فترات معينة، من جهة تماشيا مع النظام الاقتصادي العالمي والتحولات الكبرى - الألفية الإنمائية- وتلبية متطلبات التنمية المجتمعية من جهة أخرى، ولتوضيح خلفيات هذه الاستراتيجية حاولنا من خلال هذه الدراسة التركيز على استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية المعتمدة في الجزائر، طارحين الإشكال التالي:

كيف أثرت الاستراتيجية الفلاحية على واقع التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر؟

المنهج المعتمد:

للإجابة عن الإشكال المطروح سابقا نستعين بالمنهجين الوصفي و الإحصائي، أما المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى حالة القطاع الفلاحي والاستراتيجيات المطبقة، والمنهج الإحصائي بالتطرق إلى إحصائيات للاستعانة بها في عملية التقييم.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: التنمية الفلاحية والريفية

إنّ دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، هناك تعريف شامل للتنمية لما تضمّنه من عناصر مهمة وشروط العمل والاستمرار بها، وهو: (عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب).

أولاً- التنمية الفلاحية:

هي كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية[1].

وتعرف كذلك أنها تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض المزروعة باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتوافق وطبيعتها واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية[2].

وهناك من يعرف التنمية الفلاحية أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[3].

1- تعريف التنمية الريفية:

تشكّل التنمية الريفية مسلسلا شموليا، مركبا ومستمرا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي حيث تعرف:

يعرفها البنك الدولي للتنمية الريفية سنة 1975: أنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف، والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية.

تعريف منظمة الفاو واليونسكو: هي عملية تهتم وتضع تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستديمة[4].

من التعاريف السابقة للتنمية الريفية نخلص أنها هي تلك الإجراءات والعمليات الهادفة إلى تحسين نوع الحياة المعيشية لسكان الأرياف من خلال مكافحة الفقر وتوفير المرافق الضرورية بالإضافة إلى مرافقة جهودهم الإنمائية.

وبالتالي نحدد تعريف التنمية الريفية: أنها العملية الرامية إلى زيادة الإنتاج والاهتمام الاجتماعي والتقني بالقطاع الفلاحي في المناطق الريفية والحضرية انطلاقا من رفع قدرة الاستيعاب الايجابي التطوري المستدام للمؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والبيئية للقطاع الفلاحي بهدف تحقيق حياة أفضل للمجتمع وتحقيق تنمية شاملة مستمرة.

2- متطلبات التنمية الريفية:

تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها[5]:

- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.
- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.
- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية.
- تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي.
- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.
- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية.

3- التبني الدولي للأهداف التنموية للألفية الثالثة:

عندما أدركت الأمم المتحدة بأن العالم يتجه نحو كارثة إذا ما اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء سواء على الصعيد العالمي أو داخل المجتمع الواحد وهذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه أمام قمة الألفية أن:

«العالم يتجه إلى كارثة تهدد استمراريته، الأمر الذي يستدعي القيام بخطوات حاسمة لمعالجة الاختلالات التي تسببت بها عقود من ممارسات السياسات غير الملائمة»[6].

وفي مساهمة لإيجاد حلول للوضع اقترح الأمين العام أهداف الألفية التي أقرتها الجمعية العامة، وقامت بدفع حكومات العالم إلى الالتزام بتحقيق الحد الأدنى من الأهداف الاجتماعية وهي ثمانية أهداف سميت بأهداف الألفية باعتبارها وضعت مع بداية انطلاق الألفية الثالثة، وقد وضع لإنجازها سقف زمني هو 2015 وفق مخطط اتفقت عليه جميع دول العالم والمؤسسات الإنمائية الكبرى والعاملة في الساحة الدولية وهذه الأهداف هي[7]:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز مساواة الجنسين وتمكين النساء.
- خفض وفيات الأطفال.
- خفض وفيات الأمهات.
- مكافحة الأمراض (الايدز، الملاريا، وغيرها).
- الاستدامة البيئية.
- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتعتبر هذه المبادرة فريدة من نوعها وغير مسبوقة من حيث استجابتها لأهم ما يحتاجه أكثر سكان المعمورة فقرا وبؤسا، كما أنها فرضت على الحكومات أجندة زمنية، ووضعت لذلك آليات للمتابعة ومؤشرا لقياس الجهود المبذولة، وقد تبنت الدول النامية الأهداف الإنمائية للألفية على غرار الجزائر.

المبحث الثاني

الاستراتيجية المعتمدة في التنمية الفلاحية

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه تلك الاستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري[8].

وهو كذلك عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، بهدف الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات[9].

- وأما عن أهداف هذا المخطط هي كالتالي:
- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى(التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي[10].
- ركائز المخطط الوطني للتنمية الريفية:

يقوم هذا المخطط على عمليات أساسية لاستصلاح الأراضي في شمال وجنوب الجزائر وكذلك تحويل أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة، بهدف إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية (المياه والأراضي) التي من شأنها بعث التنمية المستدامة، لهذا اتخذت الدولة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية بعين الاعتبار، حيث أن هذا المخطط الوطني يندرج في إطار زيادة التنافسية لهذا القطاع وجلب استثمارات خارجية والبعث الحيوي للقطاع الفلاحي من جديد[11].

المطلب الثاني: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي

ترتكز معالم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث حدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة حيث تأسست هذه السياسة على توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني[12].

ومن الأهداف الأساسية لهذه السياسة هي[13]:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وتتمثل محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الآتي:

1- التجديد الفلاحي:

يهدف من خلال هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج بمعنى زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وكذا توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع هذا المحور هو الآخر يعتمد على الأدوات التالية:

- مراكز الامتياز المتكاملة(المستثمرات الفلاحية الرائدة).
- المهارات والبنيات التحتية.
- التكوين[14].

مخطط رقم(01) يوضح برنامج التجديد الفلاحي

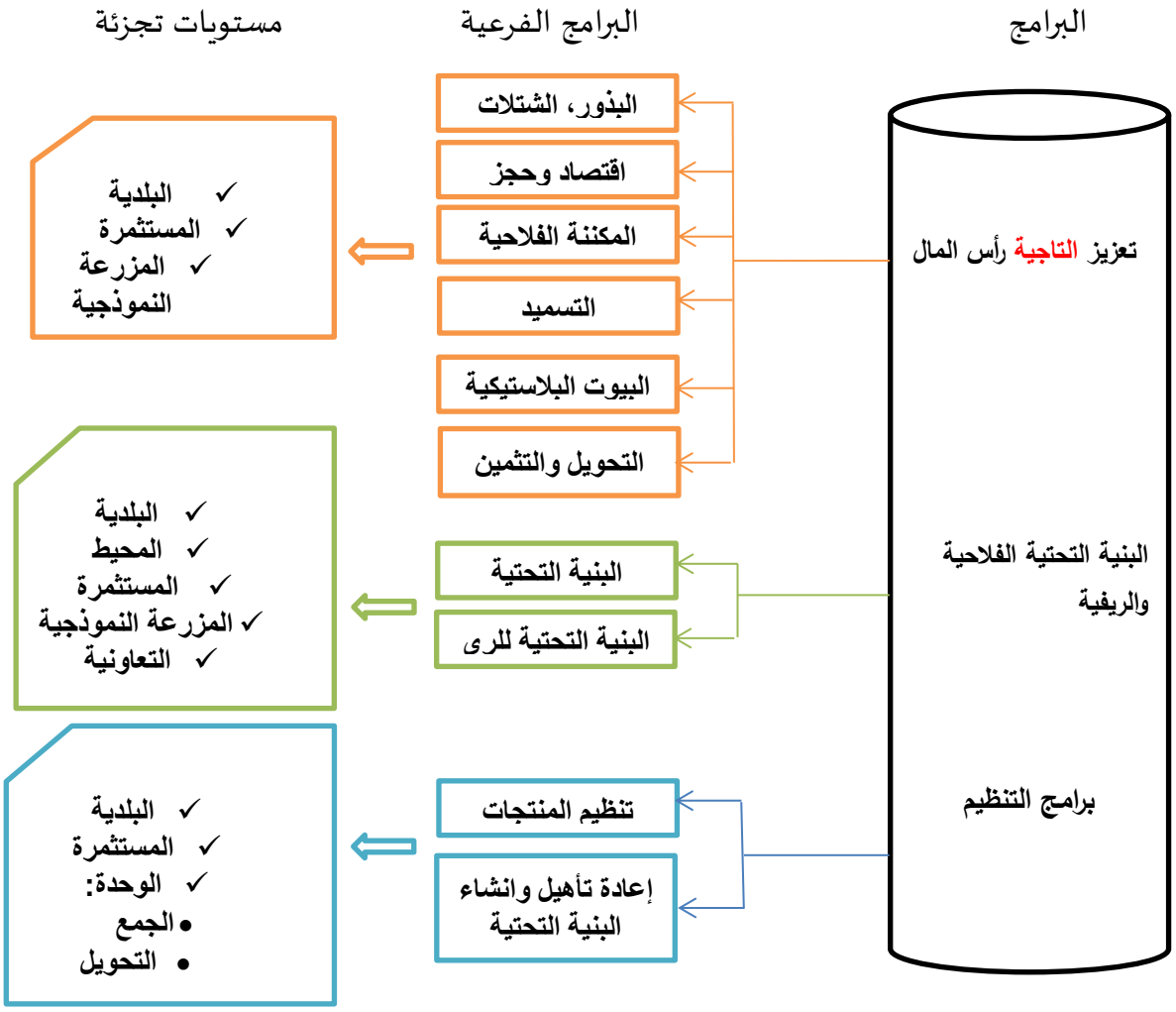

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص2.

من خلال المخطط السابق نلاحظ أن البرنامج شامل ويعطي المستوى المحلي الدور الأكبر للبلدية وصاحب المستثمرة، فهو يحاول إشراك الفواعل الأساسية من ناحية التنفيذ، وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في منظور لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وللإشارة فإن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي مدعم للإنتاج الفلاحي من خلال عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع ذات الأولوية: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء البطاطس الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين.

2- التجديد الريفي:

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية فقد جاء بفكرة أنه لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات

وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان كل هذا من الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم[15].

ويستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه ومداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر مثل: (الجبال، السهوب الصحراء).

وفي الأخير يسهر عبر النشاطات التي يدعمها إلى ترجمة في الواقع، مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية، والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية، واستصلاح الأراضي.

مخطط رقم(02) يوضح برنامج التجديد الريفي

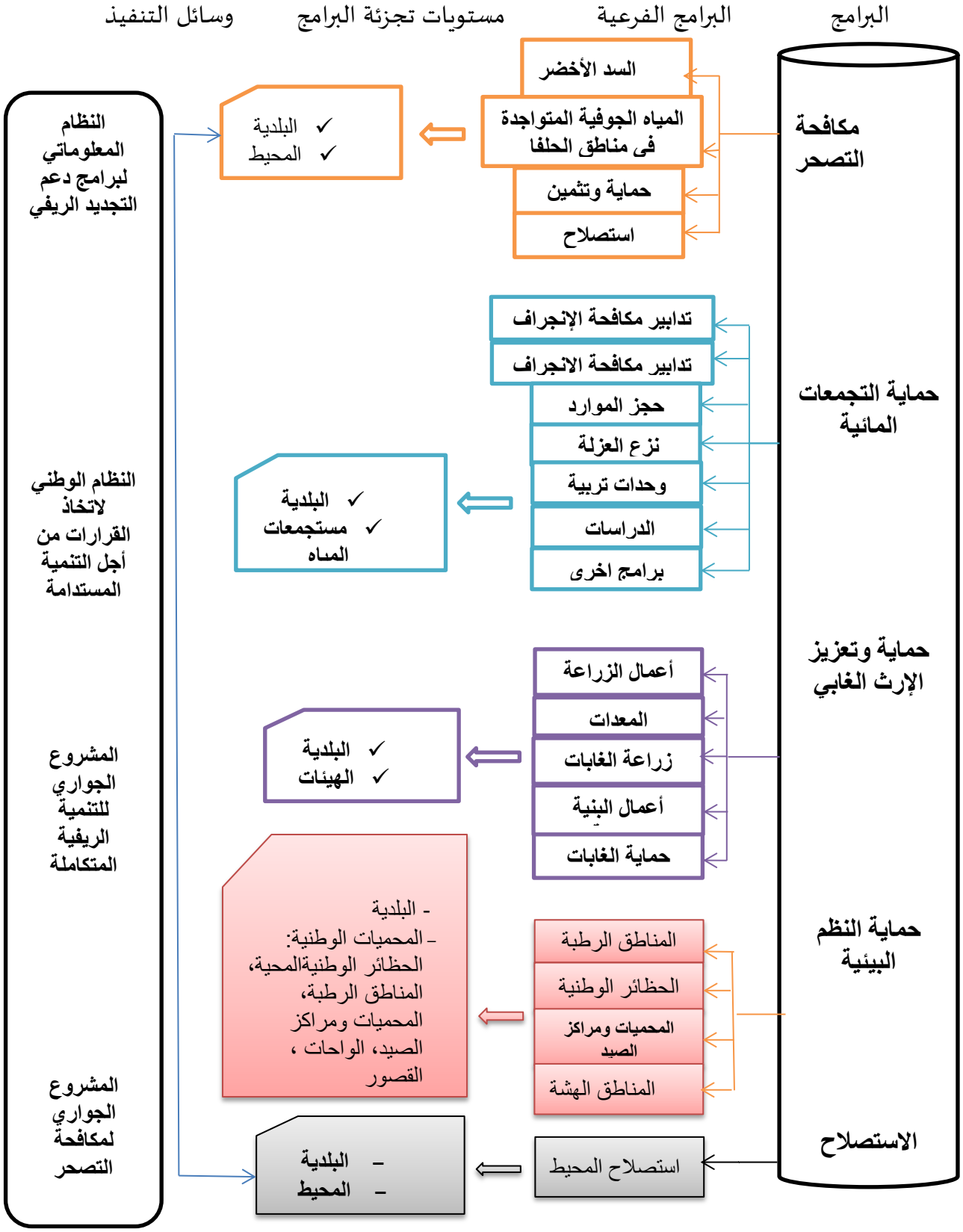

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص2.

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية لسياسية التجديد الفلاحي والريفي

لقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا استراتيجية انطلاقا من سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وفي إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014)، والهدف من ذلك كله هو إنعاش القطاع الفلاحي لدعم أسس الأمن الغذائي في الجزائر ومن هذه الأهداف[16]:

1- تأمين المستثمرين الفلاحين فيم يخص العقار:

جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل: تأمين المستثمر، أي فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، وأخيرا ضمان استغلالها الدائم.

2- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي:

علاوة على مسح 41 مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمربين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر بـ: 200 مليار دينار سنويا على الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014 هذا الأخير يرمي إلى:

الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جميع المنتوجات مثل: القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين.

تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20% و30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة، وكذا اقتناء آلات زراعية أو تجهيزات فلاحية (جمع الحليب، معاصر الزيتون...).

التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد "القرض الرفيق"، من خلال تحمل جميع الأعباء المتعلقة به.

3- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة:

تهدف الدولة الجزائرية من خلال هذه الخطة والاستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي، الذي من الموقع أن يحقق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج، ويكون ذلك من خلال توسيع المساحات المسقية على ما يزيد عن 20 هكتار بفضل المياه التي توفرها حوالي 10 سدود موزعة عبر شمال الوطن وكذا الهضاب العليا، إضافة إلى المياه الجوفية الصحراوية.

4- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي:

وُضعت برامج هامة تتعلق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة ومرافقته، خاصة القروض الاستثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وفي هذا الإطار تم ضبط تدابير جبائية محفزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني، حيث استقطب كل هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات مستكملة.

وفي هذا الإطار تم تسخير حوالي 70 مزرعة عمومية نموذجية لإنتاج البذور والأغراس والحيوانات الولودة ذات جودة عالية، إضافة إلى استحداث 15 ملبنة عمومية من أجل إشراكها بشكل واسع في جمع واستعمال الإنتاج المحلي للحلي.

5- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير:

سعت الجهات الوصية على قطاع الفلاحة في الجزائر إلى تنظيم مهنة الفلاحة، من خلال تنمية القطاع وضبط سوق المنتوجات الفلاحية وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية، وبمساهمة شركاء أجانب[17].

المطلب الرابع: استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي 2015-2019

لقد كان قرار الدولة الجزائرية مواصلة العمل بسياسة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة 2019/2015 بعد نتائج البرنامج والخطة السابقة 2014/2009، وتدعيمها ببرامج جديدة.

1- الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2019/2015[18]:

المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة.

- إعادة تأهيل الغابات وتثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية.
- دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.
- الاهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.
- إقامة برنامج لدعم تربية المواشي.
- تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

أما فيما يخص نسبة الإنتاج المسطرة للوصول إليها من خلال هذا البرنامج(برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2019/2015):

الجدول رقم (01) يوضح كمية الإنتاج المراد تحقيقه في حدود 2019:

نوع المنتـــــوج	الكميـــــــة
الحبوب	70000000
الأعلاف	51000000
الخضر الجافة	1300000
الطماطم الصناعية	11500000
الزراعات في السباخ	161000000
البطاطس	68000000
منتوج الكروم	8000000
الحمضيات	13500000
الزيتون	800000
التمور	12500000
اللحوم الحمراء	6300000
اللحوم البيضاء	5800000
الحليب(10 3 لتر)	4300000
البيض (10 3 وحدة)	8200000

Source: Ministère de l'agriculture et du développement, évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement agricole,p7.

2- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

في هذا الإطار تم إبرام عقد شراكة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية ووزارة الفلاحة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات (2015-2017) والغرض من ذلك هو رفع نوعية التكوين.

إضافة إلى كل ذلك عصرنة أنظمة التكوين والإرشاد الفلاحي، وتقوية البرامج التكوينية وتقوية الشراكة مع وزارة التعليم والتكوين المهني، وإقامة عقود شراكة مع البلدان المجاورة، وفي سبيل ترقية الإرشاد الفلاحي تقرر إنشاء إذاعة خاصة (RIF TV)، لتنمية وتفعيل الإرشاد الفلاحي، وكذا إعادة تنظيم أنظمة الإعلام وشبكة المعلومات الفلاحية[19].

المبحث الثالث

تقييم استراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر

المطلب الأول: تطور الإنتاج الفلاحي

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تطورات القطاع الفلاحي من خلال الإحصاءات والأرقام على النحو التالي:

تفيد المعطيات والإحصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أن الإنتاج الوطني عرف تذبذبا في نمو الإنتاج الفلاحي، هذا ما أدى إلى زيادة في معدل نمو الإنتاج الزراعي في السنوات العشرة الأخيرة(2000- 2010) بنسبة 7.3% أي 31.5% سنة 2009، 8.5% سنة 2010 و10.6% سنة 2011، بعدما كان 2.3% في العقد الماضي، أما في الموسم 2012-2013 انخفض إلى 9.4%، أما التوقع خلال الفترة 2014-2019 هو معدل 8.3%.

والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الفلاحي لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع:

جدول رقم(02) يبين تطور الإنتاج الفلاحي 2000- 2011 الوحدة: مليون قنطار، مليار لتر

البيان	الحبوب	فرع الحليب	مجمع الحليب	البطاطا	الحمضيات	التمور	الزيتون	اللحوم الحمراء	بقول جافة	اللحوم البيضاء
08-00	29.7	2	.173	17	5.8	4.72	2.5	2.6	402	1.95
2009	61.2	2.39	300.5	26.8	8.44	6.01	4.75	3.46	643	2.09
2010	45.6	2.7	393.3	33	7.88	6.45	3.11	3.82	723	2.82
2011	42.5	2.93	572	38.6	11.1	7.24	6.1	4.2	788	3.36

Source: MADR, Le renouveau agricole et rural en marché, MAI 2012, P32.

وتعود أسباب هذه الزيادة المبينة في الجدول السابق إلى الدعم الحكومي، حيث تضاعف إنتاج معظم المنتجات مرتين إلى ثلاثة مرات(البطاطا، الطماطم الصناعية، الخضروات، البقول الجافة...الخ، الجدول السابق).

وفيما يخص إنتاج الحبوب فقد عرف ارتفاعا في الفترة 2000/2008-2009، بحيث ارتفعت أكثر من الضعف، ولم يدم طويلا وانخفض بعد ذلك من 61.2 مليون قنطار إلى 42.5 مليون قنطار سنة 2011 أي انخفاض بنسبة 30.55% ومرد هذا الانخفاض يعود إلى عدة أسباب لعل أهمها:

العوامل الطبيعية منها البرد الذي أصاب بعض المناطق، إضافة إلى الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد، وحرائق موسم الصيف وعلى سبيل المثال كشفت محافظة الغابات أن الحرائق أدت إلى هلاك 90 ألف هكتار سنة 2012 و11 ألف هكتار سنة 2013.

- مشكل التسويق الذي يعاني منه الفلاحون من صعوبات كبيرة في تسويق منتوجاتهم[20].
- مشكل الجفاف الذي يقضي على مساحات كبيرة، تصل في حدود 729.1 ألف هكتار.
- مشكل التصحر الذي يهدد العديد من المساحات الزراعية، حيث أشار التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية لسنة 2010 أن أراضي الجزائر الزراعية معرضة للتصحر الجزئي أو الكامل في حدود 44% من أصل 9 ملايين هكتار مزروعة وتخسر سنويا 7000 هكتار من الأراضي نتيجة التصحر[21].

جدول رقم(03) يبين تطور الإنتاج الغذائي من سنة 2000 إلى سنة2008.

السنة	الإنتاج الوطني (طن)	الواردات الغذائية	الوفرة الغذائية (طن)	نسبة التغطية من الإنتاج الوطني (%)
2000	9133812	7387655	16521467	**55**
2001	11488390	6869349	18357739	**63**
2002	11352317	8798204	20150521	**56**
2003	15760371	7924447	23684818	**67**
2004	17756851	8103798	25860649	**69**
2005	17865149	8503942	26369091	**68**
2006	18546662	7844663	26391325	**70**
2007	17505513	7999492	25505005	**69**
2008	16629515	9541821	26171336	**64**

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أنّ الإنتاج الوطني عرف تطورا مستمرا خلال فترة تنفيد المخطط الوطني للتنمية الريفية وهو ما تأكده أرقام الجدول مما ينعكس على الأمن الغذائي، وللإشارة فإن نسبة السكان في زيادة مستمرة ولم يأخذ ذلك بعين الاعتبار وفق منطق أن الموارد تتناقص والاحتياجات السكانية تتزايد ولتغطية هذا العجز يتم اللجوء للاستيراد.

المطلب الثاني: الإنتاج الفلاحي بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي2014/2009

لقد أدى تأثير النشاط الفلاحي إلى تغيير في الهيكل المكاني وظهور الجماعات السكانية وما وفرته من أيد عاملة زاد في توسيع المشاريع الجوارية التي تتماشى وسياسة التجديد الفلاحي التي تهدف إلى تحقيق التنمية المكانية الشاملة للمنطقة أو الإقليم، حيث تم إحصاء ما لا يقل عن 23.555 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مجال الزراعة الغذائية والتي أنشأت ما يزيد عن 140.000 منصب شغل و33 % من

القيمة المضافة لصناعتنا منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2014/2009 تقرر برمجة 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة الموافقة على 6059 مشروع جواري منها 4165 مشروع تم الانطلاق فيه في 1241 بلدية، هذا ما يؤكد البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المكانية الشاملة التي تمثل نسبة من إجمالي 1541بلدية على المستوى الوطني[22].

وكتحديد دقيق لما تم إنجازه 2014/9009 على النحو التالي:

6059 مشروع جواري للتنمية الريفية موافق عليها من بينها:

- 4165 تم الشروع فيها.
- 1241 بلدية معنية.
- 5187 قرية ريفية.
- 3.649.456 سكان الريف معظمهم في المناطق المعزولة والنائية مناصب الشغل المحدثة 133880 منصب شغل.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء تحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بإنجاز 35 سدا و25 مؤسسة لتحويل المياه[23].

خاتمة:

وفي الأخير ومن خلال العرض السابق نستنتج أن الدولة الجزائرية انتهجت خططا واستراتيجيات متعددة في المجال الفلاحي خاصة بعد الاستقلال وبالتحديد منذ سنة 2000 والتي تزامنت مع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، حيث كانت البداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ثم استراتيجية التنمية الريفية المستدامة لتتدعَم ببرنامج التجديد الفلاحي والريفي 2014/2009.

هذه الاستراتيجية سعت لإعطاء نفس ودعم جديد للتنمية الفلاحية والريفية وتحقيق نسب عالية من الإنتاج والإنتاجية والتحول نحو التصدير وتقليص فاتورة الاستيراد الخارجي كهدف استراتيجي من جهة، ومن جهة أخرى خلق توازن جهوي بين أقاليم ومناطق الجزائر من خلال استراتيجية التنمية الريفية التي تتماشى والتنمية الفلاحية.

وكتقييم عام للاستراتيجية المتخذة للتنمية الفلاحية والريفية نلاحظ أنها أعطت نتائج على واقع القطاع الفلاحي بالرغم من أنها لم تحقق كامل الأهداف المسطرة، كما أنها خطط فوقية تفتقد فيها صفة مشاركة فاعلي القطاع، وأغلب البرامج هي برامج علاجية لا وقائية.

وعليه تقترح الدراسة المقترحات التالية:

- تبني استراتيجية واضحة للتنمية الريفية المستدامة تشارك في إعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية الريفية المستدامة والمتأثرين بنتائجها على المدى القصير والبعيد.
- التركيز على البرامج والمشروعات الملائمة للبيئات الريفية في الجزائر.
- العمل على زيادة مقومات الجذب للتوطين في الريف من خلال برامج التنمية الريفية والحد من الهجرة المتواصلة إلى المدن.

- إنشاء فريق عمل مشترك ما بين الوزارات المعنية للعمل على تحيين المعلومات واستغلالها لتوجيه الاستثمارات إلى مستحقيها.

الهوامش:

(1) محمد لمين نور، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة – ولاية تيارت- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص – تسيير المالية العامة-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص96.

(2) الطيب هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيالجزائر2000_2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، رسالة مقدمة لاستكمال نيل متطلبات شهادة الماجستير تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص5.

(3) زهير عماري، اسامة عامر، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية-دارسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000-، مداخلة في يوم دراسي بعنوان: القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، يوم 04 جوان 2014، ص7.

(4) الطيب هاشمي، مرجع سابق، ص20.

(5) سعود الزهراني، التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التنمية الريفية التي ينظمها برنامج المدن الصحية بمحافظة المندق بالتعاون مع الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، متاح على الرابط الإليكتروني الآتي: http://dr-saudalzahrani.com/archive/j15/index.php?option=com_content&view=article&id=10 تم التصفح يوم 2017/07/19 على الساعة: 12:20.

(6) عمار عبود وآخرون، ورشة التنمية المستدامة في لبنان. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية 19. 20 ماي 2003.

(7) أهداف الألفية الإنمائية نقلا عن الموقع: http://www.unfpa-tunisie.org/index.php/ar/cipd-a-omd/-.html على الساعة: 17:50 يوم 2017/06/21.

(8) يونس صاحب، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015/2014، ص ص135.

(9) سالم أقاري، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر(2009 – 2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2016/2015، ص128.

(10) المرجع نفسه.

(11) سالم أقاري، مرجع سابق، ص129.

(12) سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول: في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص8.

(13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16/08 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3غشت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 10أوت سنة2008.

(14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، د م، ص1.

(15) مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص174.

(16) سفيان عمراني، مرجع سابق، ص9.

(17) Ministère de l'agriculture et du développement, évaluation de la mise œuvre de la consolidation du programme de développement rural, 21éme session d'évaluations, p5.

(18) يونس صاحب، مرجع سابق، ص190.

(19) هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص10.

(20) أيمن ف. أبو حديد، إدارة مياه الرّي، الفصل الرابع من التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية،2010 تحت عنوان "البيئة العربية، المياه"، ص67.

(21) محمد رجراج، محمد حداد، التجديد الريفي واثاره على التنمية المكانية المستدامة لعلم الريف، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر03، 08-09 ديسمبر 2014، ص798.

(22) نفس المرجع السابق.

(23) محمد رجراج، مرجع سابق، ص798.